

Distr.: General
27 November 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة السادسة والأربعون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة

والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: تشجيع

العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



بيان

أولا - مقدمة

١ - "... يتعين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، أن تكون العمالة والعمل اللائق في محور السياسات الاقتصادية والاجتماعية"^(١). ويشير بيان المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن حق، إلى أن العمالة تقع في صميم مجموعة من القضايا الاجتماعية من قبيل حقوق الإنسان والتمييز والفقير.

٢ - وأشار الاستعراض الذي أجرته لجنة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠٧ إلى أن أعداد العاطلين يبلغ نحو ٢٠٠ مليون شخص في أرجاء العالم. ولن يكون من شأن النمو المتوقع بنحو ٥ في المائة أن يفعل الكثير لكي يبدل على نحو إيجابي إحصاءات عام ٢٠٠٦ في عام ٢٠٠٧. وهذا أمر خطير لأن النمو الاقتصادي المرتفع لا يمكن مواصلته على أساس طويل الأجل بالمعدلات الحالية للبطالة^(٢).

٣ - ويتزايد نمو البطالة، كما أن ظروف عمل الحاصلين على وظائف لا يزال مطلوبا بشأها الكثير. والبطالة بين الشباب مقلقة، وتدعو إلى قلق أكثر بين الشباب. ورغم أن عمل الأطفال تشهد انخفاضا طفيفا، فلا يزال طفل من بين سبعة أطفال في العالم يشارك في عمل الأطفال. والنساء عرضة بصفة مستمرة لعدم المساواة في مجال العمالة. ويواجه العمال المهاجرون استغلالا وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان في مكان العمل. ويزيد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من تفاقم الحالة.

ثانيا - سياسات العمالة - زيادة العمالة وتحسين الأمن الوظيفي ومنح أجر مناسب

١ - إن معظم الناس الذين يعيشون في فقر لا يعانون من البطالة ولكنهم يعملون في وظائف متدنية الدخل تحول دون تمتعهم بمستوى المعيشة الأساسي. ويسهم أرباب الأعمال والحكومات في دائرة الفقر عن طريق سياسات العمالة السلبية. وتكفل السياسات الإيجابية حقوق العمال وحد أدنى من الأجر وبيئة للعمل آمنة وخالية من التمييز ضد أي طبقة أو عقيدة أو فئة اجتماعية. وقد انبثقت هذه المبادئ التوجيهية للسياسات عن اتفاقية سياسات العمالة لعام ١٩٦٤^(٣). ومن شأن هذه المبادئ التوجيهية أن تقلل التخفيضات في

(١) <http://www.un.org/docs/ecosoc/meetings/2006/hls2006/index.html>

(٢) <http://www.ilo.org/public/english/employment/strat/download/gatb07en.pdf>

(٣) http://www.ilo.org/public/french/employment/skills/hrdr/instr/c_122.htm

النفقات خلال فترات التباطؤ الاقتصادي وأن تساعد العاطلين على إيجاد عمل وتقديم دعما وظيفيا وتشجع التعيين في وقت لاحق وتعزز الإنتاجية وتكفل الأمن الوظيفي^(٤).

٢ - وتشمل صيغ السياسات الفائزة سياسات فعالة في سوق العمل والضمان الاجتماعي وسياسات صارمة للأجور. وقد زادت كل من إسبانيا والدانمرك والنمسا العمالة وحسنت اقتصاداتها من خلال سياسات مالية وتنقيحات ضريبية وسياسات تمكينية على مستوى الأقاليم. وركزت استراتيجية العمالة الإسبانية على التدريب المهني والحرفي والاستقرار الوظيفي^(٥). وكفل نظام تأمينات العمالة في جمهورية كوريا حصول العمال المسرحين على مستحقات البطالة وإعادة تعيينهم بشكل أسرع. وساعد هذا النظام، الذي غطى أربعة أخماس العمال بحلول عام ٢٠٠٢، جمهورية كوريا في تقليل البطالة وأيضا في تقديم الضمان للحاصلين على وظائف^(٦).

٣ - وتساعد السياسات العامة للاقتصاد الجزئي أو الاقتصاد الكلي في تأمين عمالة لائقة للجميع. ولكن يلزم لمجموعات متضررة معينة أكثر من مجرد سياسات عامة. فالسياسات العامة غير كافية بالنسبة للنساء أو العمال المهاجرين أو المعوقين أو كبار السن أو الشباب الذي يعانون جميعهم من التمييز.

ثالثا - الشباب

١ - تشكل الطاقات الشابة التي تعاني من البطالة نصف العاطلين في العالم؛ وهذه حالة مزعجة يلزم مواجهتها لدعم الاقتصادات. والأغلبية العظمى من هؤلاء الشباب لا يمكنهم القراءة أو الكتابة بينما يفتقر بقيتهم، وإن كانوا متعلمين تعليما جيدا، إلى المهارات اللازمة للتوظيف^(٧). وهذا هو وقت تطبيق توصيات برنامج العمل العالمي للشباب، ومن بينها جعل التعليم أولوية وتقليل التمييز القائم على أساس نوع الجنس أو الدين أو السن أو الأصل العرقي. ويلزم للبلدان النامية تهتم " باستتراف الأدمغة" بأن تكفل ألا يقع الشباب المتعلم تحت إغراء الدول المتقدمة التي تعرض وظائف بأجر أعلى. ومن الضروري تقديم منح ودعم

(٤) <http://www.oecd.org/dataoecd/50/24/39664974.pdf>

(٥) <http://www.ilo.org/public/english/employment/strat/download/esp4.pdf>

(٦) Ibid.

(٧) <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCUEILEXTN/>

NEWSFRENCH/O,,contentMDK:21055526~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1074931,00.html

للعمل الحر وخلق الوظائف في ميادين تقنية فضلا عن برامج لمساعدة الفئات الضعيفة من الشباب التي تسعى إلى الحصول على عمل^(٨).

٢ - وسوق الشباب يمكن أن يحفز الاقتصادات ويسهم في تنمية الدول ومعظم البلدان النامية ليس لديها إلا فرصة قصيرة للقيام بذلك على نحو صحيح، قبل أن تتحول الأعداد القياسية لشبابها إلى منتصف العمر وتفقد المزايا الديمغرافية التي يمكن أن تتحقق منها. وهذه ليست مجرد سياسة اجتماعية مستنيرة. بل إنها قد تكون أحد أعمق القرارات التي يتخذها بلد نام على الإطلاق للقضاء على الفقر وتنشيط اقتصاده^(٩).

رابعاً - المرأة

١ - تظهر اتجاهات العمالة العالمية بالنسبة للنساء تقدماً في مجال العمالة. ويشارك عدد أكبر من النساء في العمل المدفوع الأجر. لكن لا تزال الكثيرات يعملن في القطاع غير الرسمي الذي لا يكفلهن أجراً كافياً أو ضماناً وافياً^(١٠).

٢ - ولا يزال عدد كبير من النساء يعانين من البطالة؛ وتقف أعدادهن عند نسبة ٦,٦ في المائة^(١١). وبالنسبة للنساء العاملات في وظائف بأجر، لا تزال هناك فجوة في الأجور تدعو إلى القلق على الرغم من أن كثيرات من النساء متعلّقات ومؤهلات تأهيلاً كاملاً، بل وأحياناً أفضل حتى من نظرائهن من الذكور^(١٢). وهذه المشكلة ليست قاصرة على الدول النامية، إذ لا تزال الفجوة في الأجور بين الجنسين عند نسبة ١٥ في المائة في جميع القطاعات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي^(١٣).

٣ - ويقترح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عن حق، أن يأخذ محللو سوق العمل والاقتصاديون في الاعتبار مساهمة المرأة في العمل في القطاع غير الرسمي. ويقترح أيضاً إجراء تحليل لميزانية الاقتصاد غير الرسمي لتقييم التحيز المحتمل في تخصيص الموارد الحكومية^(١٤).

(٨) <http://www.un.org/events/youth98/backinfo/ywpa2000.htm#Priority%202>

(٩) <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCUEILEXTN/>

.NEWSFRENCH/0,,contentMDK:21055526~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1074931,00.html

(١٠) <http://www.ilo.org/public/french/employment/strat/download/getw07.pdf>

.Ibid (١١)

(١٢) <http://www.undp-povertycentre.org/pub/IPCOnePager20.pdf> (juin 2006)

(١٣) Commission européenne, « Rapport sur l'égalité entre les femmes et les hommes », Bruxelles, 2005

(.cité dans <http://www.ilo.org/public/french/employment/strat/download/getw07.pdf>)

(١٤) <http://www.un-ngls.org/women-2005.pdf>

فالمطالب الأسرية التي تنقل كاهل المرأة تسهم في عدم المساواة بين الجنسين. ويلزم للحكومات أن تتصدى لهذا الأمر باتباع سياسات أفضل تستجيب لتحديات موازنة الالتزامات الأسرية والتزامات تقديم الرعاية، تشمل توفير مراكز للرعاية النهارية ومنح إجازات أمومة وأبوة مدفوعة الأجر.

خامسا - المعوقون

١ - يبلغ عدد المعوقين نحو ١٠ في المائة من سكان العالم، وهم بذلك لم يعودوا أقلية يمكن تجاهلها. وهناك نحو ٤٠٠ مليون بالغ يعانون من إعاقة عقلية أو بدنية ويعاني ما يصل منهم إلى ٨٠ في المائة من البطالة في البلدان النامية^(١٥). ويحتاج المعوقون إلى تدريب وظيفي مثلهم مثل أقرانهم الذين يتمتعون بالسلامة البدنية. ومما لا ريب فيه أنهم يسهمون في الإنتاجية والكفاءة، وفي النهاية في الاقتصاد^(١٦).

سادسا - العمال المهاجرون

١ - لا يواجه العمال المهاجرون في المعتاد مشاكل متعلقة بالبطالة بل بالعمل اللائق. ويُعتبر الإدماج من أجل تمكين المهاجرين من المساهمة في الاقتصاد وإنتاجية الدولة المضيفة في مقابل الاندماج في المجتمع استراتيجية مناسبة^(١٧). وفي كثير من الدول لا تُكفل حتى الحماية الاجتماعية الأساسية للعمال المهاجرين. وأشار إلى أن تطبيق المعايير الدنيا للعمل ومكان العمل كانت فعّالة في كثير من البلدان، حتى بالنسبة للعمال الذين لا يحملون وثائق أو دخلوا بطريقة غير قانونية^(١٨).

٢ - ويمكن أن تتحسن مشكلة العمل اللائق من خلال السياسات الحكومية بعد التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وخاصة التوصية الموجهة إلى نقابات العمال بتقديم تدريب وتوجيه للإدماج/إعادة الإدماج

(١٥) <http://www.ilo.org/public/french/employment/skills/disability/download/code.pdf>

(١٦) http://www.ilo.org/global/About_the_ILO/Media_and_public_information/Press_releases/lang--fr/WCMS_082588/index.htm

(١٧) http://ec.europa.eu/employment_social/events/2005/demographic_change/papademetriou_txt_en.pdf

(١٨) <http://www.ilo.org/public/english/protection/migrant/projects/asia.htm>

وغير ذلك من الخدمات التي قد يحتاج العمال المهاجرون إلى الحصول عليها لتقليل خطر الاتجار بهم وغير ذلك من أشكال الإساءة التي يتعرض لها المهاجرون^(١٩).

سابعاً - الأطفال

١ - لقد تناقص عدد الأطفال الذين يعملون في أسوأ أشكال العمالة بنسبة ١١ في المائة لكن حدثت زيادة قدرها ١٥,٦ مليون في قطاعات أخرى^(٢٠). ولم يتناقص تشغيل الأطفال. بل تغير فقط. وغالبا ما لا تولي أهمية كبرى لعمل الأطفال في السياسات الاقتصادية والمالية لأنه ليس ثمة صلة واضحة بين إلغاء عمل الأطفال والمكاسب الاقتصادية.

٢ - ويجب أن تشمل السياسات جميع الأطراف المعنية. ويلزم أن يكون هناك بحث فعّال وشامل في عمل الأطفال في كل بلد. ويلزم ربط البحث بأنشطة بث الوعي، والتعاون الوثيق بين المنظمات غير الحكومية والحكومة في جهود القضاء عليه، وينبغي دعم خطط العمل الوطنية، التي توحد الجهود التي تكفل تنفيذ السياسات، بما يكفي من سلطات الإنفاذ.

٣ - وإلى جانب الاتجار والسخرة من جانب أرباب العمل، يُجبر بعض الأطفال على العمل بسبب عدم قدرة آبائهم على حمل العبء نتيجة لأسباب منها العجز والتمييز في التعيين والأجور غير العادلة. ويمكن مواصلة تقليل عمل الأطفال من خلال إتباع سياسات عمالة مناسبة موجهة إلى فئات اجتماعية أخرى قد يبدو أنها ليس لها صلة بحقوق الطفل.

ثامناً - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١ - يُعاني ما يزيد على ٤٠ مليون شخص من هذا المرض في أرجاء العالم. ويعيش ٩٥ في المائة منهم في بلدان نامية، وثلثهم تقريبا في سن العمل. وهناك حاجة لسياسات فعّالة للعمال. ويخسر اقتصاد أي بلد يوجد فيه عدد كبير ممن يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باتباع سياسات عمالة تمييزية. وقد نجحت سياسات العمالة في مكان العمل في حماية العمال المصابين بالفيروس/الإيدز، وفي الحد من انتشار المرض، وينبغي تكرارها في كل مكان^(٢١). ويجب على الحكومات أن تأخذ زمام القيادة في صياغة مجموعة من المبادئ التوجيهية للسياسات الشاملة التي تقوم الشركات والمنظمات بإدماجها في سياسات

(١٩) <http://www.ilo.org/public/english/dialogue/actrav/genact/socprot/migrant/migrant1.htm>

(٢٠) <http://www.icftu.org/displaydocument.asp?Index=991223776&Language=FR>

(٢١) http://www.ilocarib.org.tt/oldwww/infources/hiv_aids/WorkplacePolicy.pdf

المؤسسة، إلى جانب سياسات اختيارية يمكن تطبيقها حسب طبيعة الشركة والعمل والمناخ الاجتماعي/السياسي في البلد.

تاسعا - المسنون

١ - يوجد حاليا نحو ٧٠٠ مليون شخص تجاوز أعمارهم الستين. وبحلول عام ٢٠٥٠ سيوجد نحو بليون شخص فوق الستين. وسيعيش ٨٠ في المائة من كبار السن في العالم النامي. وإحدى وسائل التصدي لهذه المسألة هي العمالة والحماية الاجتماعية^(٢٢). وتشمل الحماية الاجتماعية توفير الرعاية الصحية وضمان الدخل. ورغم أن خطط المعاشات التقاعدية يمكن أن توفر حماية اجتماعية، فإن العدد المتزايد للأفراد الذين سيتقاعدون في المستقبل القريب سيجاوز طاقة معظم الاقتصادات ومن ثم فهناك حاجة إلى إدماج المسنين في قوة العمل لكي يواصلوا تقديم مساهمات في الاقتصاد. وسيكون هذا مفيدا للمسنين غير المؤهلين للحصول على معاشات، والذين ليسوا في وضع يمكنهم من التمتع بالتقاعد المبكر.

٢ - والمرجح أن المسنات لا يُلمن بالقراءة والكتابة وليست لهن مهارات رقمية، وبالتالي فليس من المرجح أن يكن مؤهلات للحصول على معاشات تقاعدية، والأرجح أنهن سيضطررن إلى العمل لإعالة أنفسهن ومعاليهن^(٢٣). ولا تخدم القوالب النمطية الجنسانية المرأة، فمثلا يسود اعتقاد بأن النساء، حتى وهن لا زلن في سن ٣٥ عاماً، أكبر بكثير من أن يعملن بسبب الالتزامات الأسرية وعدم الاهتمام بالترقي الوظيفي. "وتستبعد" هذه الفئة من النساء بفعالية من مكان العمل بناء على هذا الافتراض الذي لا يوجد دليل عليه^(٢٤).

عاشرا - خلاصة

١ - ليس من الممكن أن يحدث أي تغيير في مجال العمالة بدون التزام كامل بالسياسات الوطنية التي تهدف إلى القضاء على الفقر وزيادة المشاركة الاقتصادية لجميع الأفراد وضمان العمل اللائق.

٢ - هناك التزامات عالمية قائمة بالفعل. وبرامج الأمم المتحدة وخطط عملها الموجهة إلى فئات اجتماعية محددة تشكل أساسا جيدا ودليلا يهتدى به. وبرنامج العمل العالمي للشباب يبحث طرقاً كثيرة يمكن للدولة أن تزيد بها مشاركة الشباب في الاقتصاد وكذلك تأمين

(٢٢) <http://www.ilo.org/public/english/employment/skills/older/download/engage.pdf>

(٢٣) Ibid.

(٢٤) <http://www.ilo.org/public/english/employment/skills/older/download/olderwomen.pdf>

الأجر المناسب وشروط العمل. ويُقدم البرنامج أيضاً دليلاً بسيطاً يتضمن عشر خطوات^(٢٥) لإحداث تغيير في السياسات. ويشير الدليل إلى أن المشاركة من جانب جميع الفئات منذ البداية هي أمر أساسي يقترن بإعداد ميزانية مبنية وإجراء تحليل للاحتياجات لصياغة السياسات.

٣ - وفي مسعى مماثل، يتناول برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين مسألة الإعاقة من منظور حقوق الإنسان. وهناك دليل للإنفاذ جاهز للعمل. ويحدد موجز البرنامج^(٢٦) مجالات التغيير من قبيل إدماج المعوقين في اتخاذ القرارات واتقاء الإعاقة وتكافؤ الفرص وكذلك التدريب للحصول على مهارات تتيح التوظيف.

٤ - ويتناول برنامج الأمم المتحدة للأسرة جميع السياسات المتصلة بمسائل الأسرة. بما في ذلك أفراد الأسرة الذين يُعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأدوار الأبوين، والرفاه داخل الأسرة، ووضع السياسات الأسرية^(٢٧). ويمكن في الواقع أن يشمل هذا تقديم دعم للمرأة في عملها في القطاع غير الرسمي في الأعمال المتزلية وللأمهات العاملات اللاتي يواجهن تمييزاً مهنيًا بسبب التزامهن الأسرية.

٥ - وتتناول خطة عمل مدريد المتعلقة بالشيخوخة استمرار العمل في السن المتقدمة، ودعم الدخل لضمان احتفاظ المسنين بمستوى لائق من المعيشة.

ومن الواضح أن معظم برامج وخطط الأمم المتحدة تسعى لتحقيق نفس الهدف؛ وهو الحصول على حقوق الإنسان الأساسية وضمان الكرامة. وتتفق أيضاً على أنه يتعين على الدولة لبلوغ ذلك أن تُصلح سياساتها الوطنية. وينبغي للحكومات أن تخطط برامج عملها بحيث تشمل مبادرات تتعلق بالفقر والبطالة والعمل اللائق تُصاغ بحيث تُلائم التكوين الديمغرافي والحالة الاجتماعية والسياسية في بلدانها.

ولن يمكن القضاء على الفقر وتعزيز حقوق الإنسان إلا من خلال التمكين والعمالة والحماية الاجتماعية.

(٢٥) <http://www.un.org/esa/socdev/nyin/french/nationalpolicy.htm>

(٢٦) <http://www.un.org/disabilities/default.asp?id=23>

(٢٧) <http://www.un.org/esa/socdev/family/TenthAnv/N%20Family%20Programme.PDF>